



التمويل المصرفي الإسلامي وأثره على الناتج المحلي الإجمالي الماليزي  
للفترة 2000-2016 - دراسة تحليلية قياسية -

The Islamic Banking Financing and its Effect on the Malaysian  
GDP Gross Domestic Product During 2000-2016  
- An Analytical and Econometric Study -

ط.د/ زغلامي مريم<sup>1</sup> / د/ كمال شريط<sup>2</sup>

[meriem.mimi91@gmail.com](mailto:meriem.mimi91@gmail.com) جامعة العربي التبسي - تبسة، الجزائر

[cherykam@yahoo.fr](mailto:cherykam@yahoo.fr) جامعة العربي التبسي - تبسة، الجزائر

تاريخ القبول: 10 / 02 / 2018

تاريخ الاستلام: 29 / 01 / 2018

**الملخص :**

بينت الدراسة أهمية التمويل المصرفي الإسلامي وتطوره، ودوره في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية ومساهمته في تحقيق التنمية في ماليزيا، كما أشارت الدراسة الى آليات التمويل وأدوات الاستثمار المشكلة للتمويل المصرفي الإسلامي، وخلصت الدراسة إلى أن أثر التمويل المصرفي الإسلامي على الناتج المحلي الإجمالي الماليزي إيجابيا وذو دلالة إحصائية، وأن للتمويل المصرفي الإسلامي أهمية في تفسير الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الماليزي.

**الكلمات المفتاحية:** تمويل مصرفي، تمويل إسلامي ناتج محلي إجمالي اقتصاديات إسلامية، فتصاد ماليزي.

تصنيف G21:JEL

**Abstract :**

the paper shows the importance of the Islamic Banking Financing, its evolution, its role in financing different economic sectors, and its contribution to the development in Malaysia. Furthermore, it indicates the financing mechanisms and the investment tools constituting the Islamic Banking Financing. Finally, it concludes that the effect of the Islamic Banking Financing on the Malaysian GDP is positive and statistically significant, and that the Islamic Banking Financing is important in interpreting the Gross Domestic Product in the Malaysian economy.

**Key words:** Islamic Banking, Islamic Financing, Gross Domestic Product, Islamic economics Malaysian Economy

JEL classification codes: G21

## مقدمة.

عرفت المنتجات المالية الإسلامية تناميا واسعا خلال الفترة الأخيرة وتزايدت في الطلب عليها سواء كانت خدمات مصرفية أو أدوات متداولة في السوق المالي الإسلامي لما تتميز به من كفاءة تمويلية للمشروعات الاستثمارية وقدرتها على مواجهة الأزمات، فضلا عن بعدها التتموي الاجتماعي الذي يعد أساس تحقيق التنمية الاقتصادية سواء في الاقتصاديات المتطورة أو النامية على حد سواء، وتعمل المالية الإسلامية وفق مبادئ وأسس الشريعة الإسلامية الخاصة بتنظيم النشاط الاقتصادي وفق ما جاء به القرآن الكريم والسنة الشريفة، انطلاقا من قواعد المال والملكية و حقيقة أن المال وسيلة وليس سلعة وملكيته أداة وليست غاية، فضلا عن تعزيز الجانب الأخلاقي في الوظيفة التمويلية، ويعد التمويل المصرفي الإسلامي عصب الصناعة المالية الإسلامية وأساسها فعلى الرغم من تعدد أساليب التمويل الإسلامية والربوية وتنوع فنونها، إلا ان الصناعة المصرفية فرضت كفاءتها و قدرتها على الصمود أمام التغيرات الجذرية والهيكلية الحاصلة في الساحة الدولية وبالتالي الحفاظ على حصة معتبرة من الأصول على مستوى النظام المصرفي.

وتعد ماليزيا من أهم الاقتصاديات الإسلامية التي تبنت نظام مالي مزدوج يجمع بين الشقين الإسلامي والربوي، ففي سنة 2015 حازت ماليزيا على المرتبة الثالثة نسبة 9.3% من الأصول المصرفية عالميا بعد إيران والسعودية، ويتكون النظام المصرفي الإسلامي من 11 بنك إسلامي محلي وعدد معتبر من النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية ساهمت في مدة زمنية معتبرة (قاربت الأربعون سنة على نشاط البنوك الإسلامية في ماليزيا)، في تمويل جزء معتبر من المشروعات الاستثمارية وفق صيغ تمويلية إسلامية متعددة تتوافق مع طبيعة نشاط كل مشروع.

1- الإشكالية: ظهر التمويل المصرفي الإسلامي بداية كحل لتلبية الاحتياجات التمويلية للفئات المسلمة الراضة لآليات التمويل الربوية، حتى تجسد في شكل نظام مالي كفو

معالجا لمجموعة من الثغرات والعثرات التي كشفت عنها الأزمات المالية في العديد من الاقتصاديات والتي أثبتت قصور التمويل التقليدي أو الربوي في تحقيق التنمية المستدامة، وتجربة الاقتصاد الماليزي في مجال الصيرفة الإسلامية ليست بالحديثة مما يزيد من أهمية قياس أثر التمويل المصرفي الإسلامي على أهم مؤشر اقتصادي وهو الناتج المحلي الإجمالي، ومما سبق تبرز إشكالية الدراسة في السؤال التالي: ما أثر التمويل المصرفي الإسلامي على الناتج المحلي الإجمالي الماليزي خلال الفترة 2000-2016؟

**2- أهمية الدراسة:** تتبع أهمية الدراسة من الدور الفعال للمالية الإسلامية في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية، من خلال الأساليب التمويلية المبنية على المشاركة الفعلية في العملية الاستثمارية التي يتأتى من خلالها ربح مستحق أو خسارة عادلة، وبالتالي إضفاء عدالة في توزيع العوائد والدخول، ناهيك عن أثرها العميق على المتغيرات الكلية أين يستهدف التمويل الإسلامي خفض معدلات التضخم وزيادة الكتلة النقدية الحقيقية كنتيجة لزيادة الإنتاج الفعلي حيث تستهدف أساليب التمويل الإسلامي القطاعات الإنتاجية بشكل كبير مما يسهم في زيادة القيمة المضافة، كما تهتم الدراسة بالوقوف على مدى مساهمة التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا في تمويل التنمية الاقتصادية، وأثره على الناتج المحلي الإجمالي المحقق خلال الفترة 2000-2016.

**3- أهداف الدراسة:** تتمثل الأهداف الرئيسية للدراسة في الآتي:

- الوقوف على الكفاءة التمويلية للصيرفة الإسلامية.
- تحليل واقع التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا من خلال نسبته وتحليل تطوره خلال الفترة 2000-2016.
- محاولة قياس أثر التمويل المصرفي الإسلامي على الناتج المحلي الماليزي خلال الفترة 2000-2016.

4- **منهج الدراسة:** نظرا لطبيعة موضوع الدراسة ومحاولة للوصول إلى كافة تطلعاته، تم الاعتماد على المنهج الإحصائي الاستعراضي من خلال الاستعانة بمختلف إحصائيات التمويل المصرفي الإسلامي للفترة (2000-2016) إضافة إلى استخدام بعض الأدوات كالجداول والأشكال البيانية والاعتماد كذلك على المنهج الوصفي التحليلي حسب الحاجة، بالإضافة إلى إتباع بعض الأساليب الرياضية لتقدير النموذج الرياضي الذي يعبر عن العلاقة الخطية بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، والتمويل المصرفي الإسلامي كمتغير مستقل في النموذج.

5- **خطة الدراسة:** للإجابة على إشكالية الدراسة تم التطرق إلى المحاور الآتية:

1. الأهمية الاقتصادية للصيرفة الإسلامية.
2. صيغ الاستثمار وأدوات التمويل في البنوك الإسلامية.
3. الصيرفة الإسلامية في ماليزيا وأثرها على الناتج المحلي الماليزي.

### 1. الأهمية الاقتصادية للصيرفة الإسلامية

على الرغم من تعدد أساليب التمويل والجهات المقدمة له إلا أن البنوك الإسلامية صنعت نجاحها وحافظت على حصتها السوقية المتنامية لما تحققه من كفاءة ومساهمة حقيقية فعالة في تمويل شتى قطاعات الاقتصاد.

#### 1.1. الوساطة المالية الإسلامية

تعتبر الوساطة المالية وسيلة أو آلية لنقل الموارد المالية من الممولين أي الوحدات الاقتصادية ذات الفائض المالي إلى المتمولين أي الوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي وذلك وفقا لمتطلباتهم واحتياجاتهم (هشام كامل قشوط،، 2014، ص:10)، والوساطة المالية الإسلامية هي تعبئة الموارد المالية للمدخرين، وتوظيفها من خلال عقود الوساطة المالية الخالصة (وتتمثل في عقود النيابة وهي المضاربة والمشاركة والوكالة) وغير الخالصة (بالاعتماد على العقود الإسلامية التقليدية كالبيع بالثمن الآجل، والإجارة والسلم

والاستصناع)، وذلك وفق أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها. (khaled mohamed et ahmed wifag mokhtar، 2014، p: 03).

ويمكن تصنيف عمليات الوساطة المالية بناء على العلاقة التعاقدية بين الأطراف المختلفة (بمقياس المخاطرة) بحسب تصنيف العقود المالية الإسلامية إلى ما يلي: (هشام كامل قشوط، 2014)

**1.1.1 عقود أمانة:** في ظل هذه العقود تنحصر مسؤولية الوسيط على المخاطر المترتبة على تقصيره، أو تعديه في عمله.

**2.1.1 عقود ضمان:** وفيها يتحمل الوسيط كافة المخاطر التي تتعرض إليها السلعة موضوع الوساطة.

## 2.1. خصائص الكفاءة التمويلية لأساليب التمويل الإسلامي

تتميز صيغ التمويل الإسلامي بخصائص تجعلها تختلف عن الأساليب التقليدية، نُبرزها في النقاط التالية: (صالح صالح، عبد الحليم غربي، 2009، 08)

**1.2.1 الخاصة الأولى:** ارتباط ربح الممول في جميع صيغ التمويل الإسلامي بالملكية، فاستحقاق للأرباح بسبب موضوعي وشرعي هو الملك، وهذا عكس الصيغ والأساليب التمويلية الربوية التي تقوم على الاستغلال.

**2.2.1 الخاصة الثانية:** ارتباط انسياب التمويل بين أطراف العملية الاستثمارية بانتقال ملكيات وتدفق تيار من السلع، وهذا الأسلوب يقلل من الطرق الربوية التي تُحول الاقتصاد إلى اقتصاد رمزي؛ بحيث كل عملية انتقال للملكية أو السلع أو الخدمات تتطلب انتقال وانسياب عشرات الدورات المالية والنقدية، ويعني الاقتصاد الرمزي حركة رؤوس الأموال بما في ذلك تقلبات أسعار الفائدة وتدفقات الائتمان، بينما يعني الاقتصاد الحقيقي حركة السلع والخدمات، ومع انتشار الأساليب الربوية لم يعد الاقتصاد الحقيقي للسلع والخدمات والاقتصاد الرمزي للمال والائتمان مرتبطاً أحدهما بالآخر ارتباطاً عضوياً بوصف الاقتصاد الرمزي تعبيراً بالضرورة عن الاقتصاد الحقيقي، وهذا يدل على أن تلك الاقتصادات ترتبط فيها الأرباح في معظم الأحيان بتقلبات وانتقال الأموال بغض النظر عن عمليات استثمارها؛ بينما يرتبط انتقال التمويل بعمليات الاستثمار ارتباطاً كبيراً في ظل

نظام المشاركة، وهذا يقلل من التكاليف المترتبة عن انتشار الاستثمار الرمزي بدلاً من الاستثمار الحقيقي.

ولقد انتشر التمويل الإسلامي بدرجة جعلت منه بديلاً للتمويل التقليدي، لكن الديون التي تهدف للربح في التمويل الإسلامي لا تنشأ إلا مقابل نشاط حقيقي، من سلع ومنافع وخدمات. ولما كانت الفائدة الربوية في جوهرها دين في الذمة دون مقابل حقيقي؛ فإن استبدالها ب عقود التمويل الإسلامية كالبيع الآجل والسلم، يحقق هدفين هما:

- تحجيم المديونية ومنع نموها دون ضوابط.

- توجيه التمويل لتوليد القيمة المضافة وتعزيز النمو الاقتصادي، وهذا ما يسمح بتحقيق عائد للتمويل من خلال القيمة المضافة التي أسهم في إيجادها.

وهذا ما يبين الفرق بين كفاءة التمويل الإسلامي الذي يستحق عوائد المشاركة؛ لأنه يتم في إطار حركية اقتصادية حقيقية. بينما التمويل التقليدي لا يرتبط في معظم الأحيان بالنشاط الاقتصادي الحقيقي، ولا توجد آلية تضمن الارتباط بينهما، وهو ما يؤدي إلى تقادم المديونية وتضخم فوائدها لتتجاوز القيمة المضافة التي ولّدها أصل التمويل بأضعاف مضاعفة

## 2. صيغ الاستثمار وأدوات التمويل في البنوك الإسلامية

تتعدد المنتجات المالية في البنوك وتتنوع بشكل يوفر الاحتياجات التمويلية لكافة القطاعات الاقتصادية فنجد منها ما يتماشى مع القطاع الصناعي ومنها ما يتوافق مع النشاط التجاري، ومنها ما يتوافق مع النشاط الفلاحي وغيرها من الأنشطة الاستثمارية.

### 1.2 أدوات الاستثمار الإسلامية

**1.1.2 صيغة المشاركة:** الشركة في اللغة تعني توزيع الشيء بين إثنين أو أكثر على جهة الشروع أو هي الاختلاط أو مخالطة الشريكين، (حسين محمد سمحان، 2013، ص: 213) أما اصطلاحاً فهي عقد من عقود الاستثمار يتم بمقتضاه الاشتراك في الأموال لاستثمارها وتقليبها في الأنشطة المتنوعة، بحيث يساهم كل طرف بحصة في رأس المال، (صالح صالح، ص: 15)، والمشاركة المقصودة هنا هي أسلوب تمويلي يقوم على أساس تقديم البنك الإسلامي حصة أو جزءاً من رأس مال المشروع المراد تمويله ويقوم

صاحب المشروع فردا أو شركة بتقديم الجزء الآخر من التمويل المطلوب للمشروع، وهم جميعا شركاء في الربح في حصص شائعة محددة بنسب متفق عليها، وشركاء في الخسارة بنسبة حصة كل شريك في رأس المال، ويعتبر البنك الإسلامي شريكا في المشروع ونتائجه وعادة ما يكون العميل مفوض بإدارة المشروع، ولا يتدخل البنك في إدارة المشروع الا بالقدر الذي يضمن له التحقق من حسن سير الإدارة والتزام الشريك بنصوص وشروط عقد الشراكة. (محمد محمود العجلوني، 2010، 213)

**2.1.2. صيغة المضاربة:** إن كلمتي المضاربة والاقراض اسمان لمسمى واحد، فالمضاربة لغة أهل العراق، والاقراض لغة أهل الحجاز، وسبب التسمية بالاقراض أن رب المال قد أخذ جزء من ماله ويسلمه الى العامل ثم يقطع يده عنها، (عبد المطلب عبد الحميد، 2014، 230)، وتعتبر المضاربة احدى الأدوات التي يستخدمها البنك الإسلامي في توظيف الأموال وتمويل المشروعات، حيث يكون البنك رب المال، بالإضافة إلى كونها أحد وسائل جذب الادخارات وتشغيلها، حيث يكون البنك رب العمل، فالمضاربة نظام تمويلي إسلامي يقوم على تسخير المال المجمع لدى البنك الإسلامي لكل فرد قادر على العمل وراغب فيه كل حسب خبرته ومهارته، كما تمثل مصدرا تمويلي للشركات، فالمضاربة أداة فعالة في توظيف الأموال بدل اكتنازها، وتوظيف الطاقات القادرة على العمل من جهة ثانية وتذويب الفوارق بين الأغنياء الذين يملكون والفقراء الذين يقدرّون على العمل من جهة ثالثة. (محمد محمود العجلوني، 2010، 215).

## 2.2. صيغ التمويل التجارية:

**1.2.2. صيغة المرابحة:** المرابحة في اللغة مصدر من الربح وهو الزيادة في التجارة، وأعطاه مالا مرابحة أي على الربح بينهما، ويقال بعث السلعة مرابحة على كل عشرة دراهم درهم، وكذلك اشتريته مرابحة. (فتيبة عبد الرحمان العاني، 2013، 77)، وهي عقد من عقود الاستثمار التجارية وهي عملية مركبة من وعد بالشراء، ووعد بالبيع، وبيع بالمرابحة، وتم تطوير هذه الصورة في تطبيقاتها بمصاريف المشاركة وأصبحت تعرف بالبيع بالمرابحة للأمر بالشراء، وذلك رغبة من تلك المصارف في تلبية احتياجات المتعاملين معها في الحصول على الآلات والمعدات والأجهزة لأغراض التوسيع والإحلال والتجديد قبل توفير

التمويل المطلوب للشراء، فيتقدم هؤلاء المتعاملون بهذه الطلبات المحددة الكمية والمواصفات للمصرف الذي يقوم بشرائها بسعر التكلفة الذي تحمله مضيفا إليه ربحا متفقاً عليه بين الطرفين، ثم يتم الاتفاق على طريقة السداد التي بموجبها يدفع جزءا مسبقا عند الطلب لإثبات جدية المتعامل ورغبته الفعلية، ويقسط الباقي على فترات محددة أو إلى تاريخ معين (صالح صالح، 28)

**2.2.2. صيغة السلم:** يمثل السلم أهم صيغة من البيوع الآجلة التي تستخدمها البنوك في توظيف أموالها، والسلم في اللغة يعني الاعطاء والتزك والتسليف، وهو لغة أهل الحجاز المقابل للسلف في لغة أهل العراق، وفي الاصطلاح فهو كما عرفه الامام النووي عقد على موصوف في الذمة ببديل يعطي عاجلا، وهو بيع مال بمال يقبض فيه الثمن عاجلا وتسلم فيه البضاعة آجلا، فهو ثمن عاجل بثمن آجل، (محمد محمود العجلوني، 2010، 257) ويمكن ان يستخدم عقد السلم في البنوك الإسلامية لتمويل التجارة، حيث يكون البنك رب السلم، ويكون التاجر المسلم اليه، والبضاعة المراد تمويل شراءها المسلم فيه، حيث يحصل التاجر على المال من البنك عاجلا مقابل تسليمه للبضاعة المتفق عليها آجلا حيث يتاح للتاجر أن يستخدم أموال السلم في شراء المواد الأولية للسلمة الموصوفة المطلوبة أو في دفع أثمان بضاعة للمصانع أو المزارع التي تتبعه ما سوف يتاجر به (محمد محمود العجلوني، 2010، 259)

### 3.2. ثالثا-صيغ التمويل الصناعية

يعتبر الاستصناع من الصيغ الإسلامية المقيدة بالمجال الصناعي، فلا يكون طلب التجارة أو الزراعة استصناع. فهو موجه للمساهمة في التنمية الصناعية واستغلال الطاقات الإنتاجية المعطلة في المصانع وتشغيل العمالة، والاستصناع لغة هو طلب صناعة الشيء، ويمكن توظيف الاستصناع في البنوك الإسلامية من خلال ثلاث أساليب كالتالي: (محمد محمود العجلوني، 2010، 285)

**1.3.2. الاستصناع الموازي:** في مثل هذا النوع من العقود يمكن للبنك الإسلامي أن يوظف أمواله باعتباره مستصنعا، أي طالبا لمنتجات مصنعة ذات مواصفات خاصة يدفع ثمنها من ماله الخاص ويتصرف بها بيعا أو تأجيرا، أو باعتباره صناعا، حيث تقدم إليه



الطلبات من العملاء لإستصناع عقارات أو معدات أو آلات أو سلع استهلاكية، وحيث أن البنك ليس في حقيقة الأمر مصنعا، فهو يقوم بدوره بالتعاقد مع المصنع الأصلي بعقد استصناع آخر يكون فيه البنك مستصنعا لتصنيع ما تم الاتفاق عليه في عقد الاستصناع الأول بين البنك والعميل وهو ما يطلق عليه بالاستصناع الموازي.

**2.3.2. عقود المقاوله:** تمثل عقود المقاوله شكل من أشكال الاستصناع وفيه يقوم البنك ببناء عقار أو جسر معلق أو تعبيد طريق وتسليمه بالموصفات المطلوبة للعميل مقابل ثمن متفق عليه وعلى طريقة تسديده.

**3.3.2. التجمعات الصناعية:** وتعني اتفاق البنك مع عدد من الصناعيين لقيام كل منهم بتصنيع جزء معين من منتج خاص، والاتفاق مع صناعي آخر لتجميع هذه الأجزاء وإخراج السلعة النهائية التي تصبح ملكا للبنك الإسلامي ليبييعها بالأسواق.

**4.2. صيغ التمويل الفلاحية:** تتعدد صيغ التمويل الإسلامية الموجهة للقطاع الفلاحي ونذكر من أهمها: (علي فلاق، بوسهوه نذير، 117)

**1.4.2. المزارعة:** وهي إعطاء الأرض لمن يزرعها، على أن يكون له نصيب مما يخرج منها كالنصف أو الثلث أو الأكثر من ذلك أو الأدنى، حسب ما يتفق عليه، ويقوم المصرف الإسلامي بتوفير مدخلات الإنتاج الزراعي من الآلات والمكائن والبذور والأسمدة وغيرها، والمساهمة في اعداد وتجهيز الأرض، وهذا يمثل غالبا مساهمة المصرف في التكلفة الكلية للزراعة أو المشاركة، بينما يشارك الطرف الثاني المزارع بالأرض ملكه أو مؤجره.

**2.4.2. المساقاة:** إن المساقاة تعني اتفاق بين طرفين يقوم أحدهما مهمة سقي مزروعات الطرف الآخر في الاتفاق وبالذات الأشجار في البساتين، وقسمة الحاصل بينهما وحسب الاتفاق بينهما، أي أن من يتولى مهمة السقي يحصل على حصة محددة ومتفق عليها من ناتج الأشجار مسبقا وعند العقد، وعليه يمكن للمصارف الإسلامية أن تلعب دورا كبيرا في القيام بمهمة المساقاة خاصة في ظل أهمية الزراعة وانتاجها في البلدان النامية، ومحدودية الموارد المائية في العديد من هذه الدول.

### 3. الصيرفة الإسلامية في ماليزيا وأثرها على الناتج المحلي الماليزي

يمثل العمل المصرفي الإسلامي نواه الصناعة المالية الإسلامية وعمادها، ففي البداية جاءت الوساطة المالية الإسلامية لتلبية الاحتياجات التمويلية للأغلبية المسلمة في ماليزيا، لتصبح بعدها ماليزيا واحدة من أهم الاقتصاديات التي تعتمد على التمويل الإسلامي في تحقيق استقرار ونمو في متغيراتها الاقتصادية الكلية، كما يعكس الناتج المحلي الإجمالي القوة الإنتاجية للاقتصاد ويشير تنوعه الى مدى سلامة السياسة الاقتصادية المتبعة وكفاءتها في استغلال كافة الموارد المساهمة في توليد الدخل.

#### 1.3. هيكلة التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا ودوره في تمويل الاقتصاد

1.1.3. نشأة التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا: مر التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا بالعديد من المحطات الرئيسية دعمت في كل مرة منها الحكومة الماليزية تطور وتوسع التمويل الإسلامي وسيتم الوقوف على أهم مراحل تطور التمويل المصرفي الإسلامي كالتالي: (إبتسام ساعد، 2016، 147)

- ترجع تجربة البنوك الإسلامية في ماليزيا الى سنة 1963 عندما أقام مسلمو ماليزيا بتأسيس آلية لادخار أموال الحج واستثمارها بطريقة شرعية، وبعد نجاح تجربة الادخار الإسلامي بدأ الاهتمام الحكومي بإنشاء بنوك إسلامية والذي يعد داعما أساسيا لنجاح التمويل الإسلامي في ماليزيا.

- في سنة 1983 تم صدور قانون البنوك الإسلامية والذي أعطى الصلاحية لبنك نيغارا الاشراف على البنوك الإسلامية وتنظيمها، كما عملت الجهات الحكومية على تشجيع إنشاء بنوك إسلامية عن طريق تحويل النوافذ والشبابيك التي تقدم خدمات مالية إسلامية إلى فروع وبنوك إسلامية قائمة بذاتها.

- كما تم إنشاء أول بنك إسلامي مستقل في 01 جويلية 1983 تحت اسم "بنك اسلام"، وبعد أدائه المشجع رسمت الحكومة الماليزية هدفها في أن تكون ماليزيا من أهم المراكز العالمية المصرفية الإسلامية وفي سنة 1993 قدم بنك نيغارا ماليزيا نظام الصيرفة الإسلامية أو نظام الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية من أجل تسريع نشر المنتجات المصرفية الإسلامية للعملاء المحليين في أقصر فترة ممكنة.

- بعد الأزمة المالية لعام 1997 وتغير البيئة الحاضنة للخدمات المصرفية الإسلامية في ماليزيا، سمحت الحكومة بإنشاء بنك إسلامي ثاني وهو بنك "معاملات ماليزيا" لتسريع التقدم في الصناعة المصرفية، متبوعا بمخطط القطاع المالي الذي تم تقديمه لسنة 2001 وبدأ البنك المركزي الماليزي بإغلاق الفروع الإسلامية وتشجيعها للتحويل إلى كيانات مصرفية إسلامية كاملة.

- كما عرفت هذه الفترة السماح بإعطاء رخص للبنوك الإسلامية الأجنبية، فبدأ كل من بنك الراجحي السعودي وبنك التمويل الكويتي وغيرها من البنوك في فتح فروع والعمل في ماليزيا، كما أدى تطور النظام المالي الإسلامي في السنوات الأخيرة وتزايد الاهتمام من قبل المجتمع الدولي بالتمويل الإسلامي لإطلاق برنامج في 2006 لجعل ماليزيا مركز مالي إسلامي دولي (MIFC) ووفر هذا البرنامج لماليزيا منصة لتوسيع نطاق وصول الخدمات المالية الإسلامية الى الأسواق الدولية، كما تعزز ذلك في سنة 2011 بوضع مخطط ثاني طويل المدى للنظام المالي سمي بمخطط القطاع المالي 2011 Fianancial sector blueprint في إطار رؤية 2020، وهو خطة استراتيجية ترسم الاتجاه المستقبلي للنظام المالي الإسلامي ومن الأهداف الرئيسية التي جاءت في هذه الخطة مسالة تدويل التمويل الإسلامي.

- بعدها عرفت سنة 2013 تطورا مهما في تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي للصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا باعتماد قانون الخدمات المالية الإسلامية (IFSA) الذي دخل حيز التنفيذ في 30 جوان 2013 وكان الهدف من هذا القانون تمهيد الطريق لوضع إطار للامتثال الشرعي المتكامل لعمل المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا.

**2.1.3. مكونات النظام المصرفي الماليزي:** يعتبر النظام المصرفي الماليزي نظاما شاملا ومزدوجا أين يجمع بين عدد من البنوك الإسلامية والربوية مما يساهم بشكل فعال في تمويل التنمية وتحقيق الحاجات التمويلية لكل طبقة وكل فئة من المجتمع، ويوضح الجدول رقم (01) هيكلية النظام المصرفي الماليزي لسنة 2016 وتوزيع الحصص السوقية حسب كل نوع من البنوك.

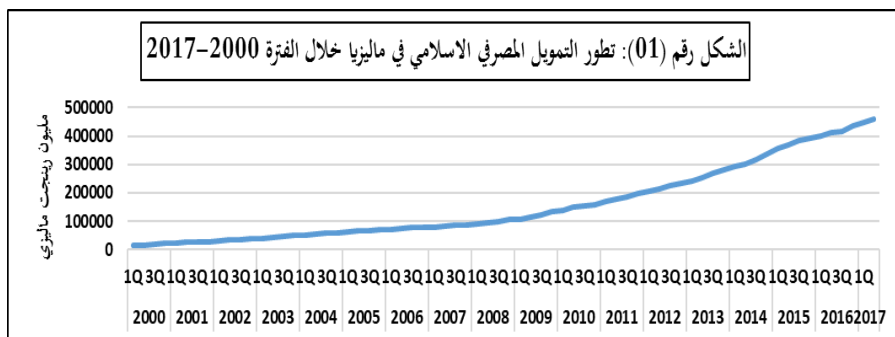
الجدول 01. مكونات النظام المصرفي الماليزي وتوزيع الحصص السوقية من الأصول المصرفية لسنة 2016

البنوك	المحلية	الأجنبية	المجموع	الحصة السوقية من الأصول المصرفية (مليون رينجت ماليزي)	نسبة الأصول إلى الأصول المصرفية %
البنوك التجارية	8	19	27	1.820.520,5	74.50%
البنوك الإسلامية	11	-	11	572.865,1	22.44%
البنوك الاستثمارية	10	06	16	50.191,0	2.05%
المجموع	-	-	54	2.443.576,63	100%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات وتقارير بنك نيغارا الماليزي على الموقع الإلكتروني: [www.bnm.gov.my](http://www.bnm.gov.my)

من خلال الجدول رقم (01) تتضح هيمنة البنوك التجارية على النظام المصرفي الماليزي ب 27 بنك وأكبر حصة سوقية تمثل 74.50% من إجمالي الأصول المصرفية المتواجدة على مستوى النظام المصرفي، كما حازت البنوك الإسلامية المتمثلة في 11 بنك محلي على حصة سوقية قدرها 572.865.1 مليون رينجت ماليزي، أين تمثل نسبة 22.44% من إجمالي الأصول المصرفية، بينما حازت بنوك الاستثمار والتي يقدر عددها ب 16 بنك على ما نسبته 2.05% من إجمالي الأصول وهي النسبة الأقل بين أنواع البنوك.

**3.1.3. تطور التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا:** يشكل التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا نسبة مهمة جدا من إجمالي التمويل الموجه للاقتصاد، ويشمل كلا من التمويل الممنوح من البنوك الإسلامية البالغ عددها ستة عشر بنك ومختلف الشبائيك التي تنشط في البنوك التقليدية، ويوضح الشكل رقم (02) تطور التمويل المصرفي الماليزي خلال الفترة 2000-2017.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات وتقارير بنك نيغارا الماليزي على الموقع

الالكتروني: [www.bnm.gov.my](http://www.bnm.gov.my)

من خلال الشكل رقم (01) يتضح أن التمويل المصرفي الإسلامي عرف ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2017-2000 بمعدلات نمو متزايدة تراوحت بين 1.8% إلى 7% خلال فترة الدراسة، حيث كان للبرامج المسطرة لتطوير الصيرفة الإسلامية في ماليزيا آثار بالغة في تحقيق هذا العوائد كمخطط القطاع المالي الذي تم تقديمه سنة 2001، وبرنامج 2006 الذي يهدف لجعل ماليزيا مركز مالي إسلامي دولي، إضافة إلى مخطط القطاع المالي لسنة 2011 و آخرها اعتماد قانون الخدمات المالية الإسلامية (IFSA) الذي دخل حيز التنفيذ في 30 جوان 2013، حيث تهدف كل هذه البرامج زيادة حجم الأصول المصرفية الإسلامية في النظام المالي الماليزي والحفاظ على أعلى حصة سوقية لها عالميا.

**4.1.3. صيغ الاستثمار في البنوك الإسلامية الماليزية:** تتنوع صيغ الاستثمار والتمويل المعتدة في البنوك الإسلامية في ماليزيا ومختلف الشبائيك والنوافذ الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية ويوضح الجدول رقم (03) صيغ الاستثمار وأساليب التمويل المشكلة لحجم التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا لسنة 2016.

### الجدول 02. صيغ الاستثمار في البنوك الإسلامية وفق كل صيغة لسنة 2016

صيغ الاستثمار	حجم التمويل وفق كل صيغة (مليون رينجت ماليزي)	نسبته من إجمالي التمويل المصرفي الاسلامي
البيع الآجل	69321.4	15.87%
الإجارة	9845.6	2.25%
الاجارة ثم البيع	70054.0	16.04%

المرابحة	162368.4	37.8%
المشاركة	40423.6	9.25%
المضاربة	71.4	0.01%
الاستصناع	2060.9	0.47%
صبيغ أخرى	82563.0	18.90%
المجموع	436708.4	100%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات وتقارير بنك نيغارا الماليزي

على الموقع الإلكتروني: [www.bnm.gov.my](http://www.bnm.gov.my)

وفق الجدول رقم (03) نلاحظ أن نسبة 37.8% من التمويل المصرفي الممنوح كان في شكل مرابحة مصرفية، أين يستهدف هذا النوع من التمويل كل فئات المجتمع لشراء عقارات ومنقولات بسبب قصور التمويل الذاتي أو عدم كفايته، وسواء كان ذلك لأغراض شخصية أو استهلاكية أو إنتاجية استثمارية ك شراء معدات الفلاحة أو الصناعة أو غيرها من مستلزمات الإنتاج، وسجل البيع الأجل نسبة هامة من إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي الممنوح قدرت ب 15.87% والبيع بالإجارة ما نسبته 16.04% كأهم آليتين داغمتين للقطاع الصناعي والفلاحي والخدمي بشكل عام مما ينعكس إيجابا على نمو الصناعات الغذائية والصناعات الصغيرة المحلية في ماليزيا، بينما نالت المشاركة ما نسبته 9.25% من إجمالي التمويل الإسلامي الممنوح وهي نسبة منخفضة كونها أهم آلية استثمارية وسجلت المضاربة نسبة متدنية قدرت ب 0.01%.

**5.1.3. مساهمة التمويل المصرفي الماليزي في تمويل الاقتصاد:** يهدف التمويل الإسلامي بشكل عام إلى تقليص الفجوة بين النظام النقدي والحقيقي والتي يحدثها التمويل الربوي ويعمل على زيادتها، من خلال تمويل المشاريع الإنتاجية والمصدرة للقيمة المضافة بشكل مباشر حتى تكون الزيادة في الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد ناتجة عن زيادة حقيقية في كمية الانتاج، وعلى مستوى الاقتصاد الماليزي تشهد معدلات التضخم والمستوى العام للأسعار نوعا من الاستقرار كنتيجة لمساهمة التمويل الممنوح في النظام المصرفي في رفع إنتاجية القطاعات الأساسية المولدة للدخل في ماليزيا، ويوضح الجدول

رقم (04) توزيع التمويل المصرفي الإسلامي على القطاعات الإنتاجية المالية لسنة 2016.

الجدول 03. توزيع التمويل المصرفي الإسلامي على القطاعات الاقتصادية في ماليزيا لسنة 2016

النسبة المئوية	حجم التمويل الممنوح (مليون رينجت ماليزي)	القطاع
2.79%	12285.2	الفلاحة
1.34%	5931.7	المناجم والمحاجر
4.78%	21038.3	التصنيع (بما في ذلك الزراعة)
0.51%	2261.3	الكهرباء والغاز وامدادات المياه
4.35%	19127.1	تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم
4.10%	18040.1	أعمال البناء
5.11%	22458.4	العقارات
3.87%	17050.2	النقل والتخزين والاتصالات
8.60%	37827.3	المالية والتأمين والأنشطة التجارية
5.03%	22131.2	التعليم والصحة وغيرها
58.04%	255094.9	قطاع الأسر
1.4%	5661.2	قطاعات أخرى
100%	439447.5	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات وتقارير بنك نيغارا الماليزي على

الموقع الإلكتروني: [www.bnm.gov.my](http://www.bnm.gov.my)

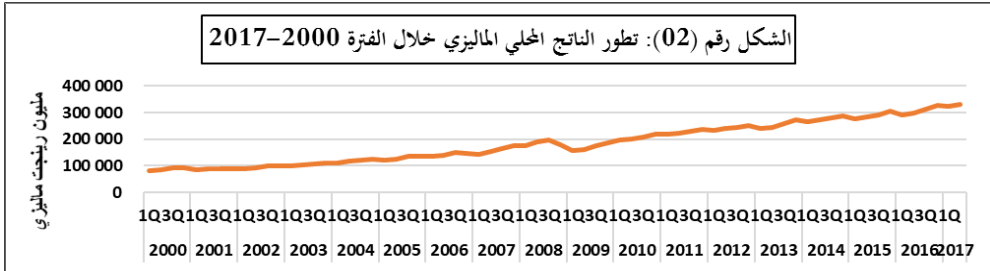
من خلال الجدول أعلاه يتضح أن نسبة كبيرة من التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا لسنة 2016 قدرت ب 58.04% موجهة لقطاع الأسر وهو ما يفسر النسبة المرتفعة التي شكلتها صيغة المرابحة المصرفية، حيث يكون التمويل لشراء عقارات ومنقولات ومستلزمات قطاع العائلات التي تعاني من قصور التمويل الذاتي أو ذات الدخل المحدود، بينما حازت القطاعات الأخرى على نسب منخفضة ومتقاربة فحازت الفلحة

على ما نسبته 2.79% وقطاع الصناعة على 4.78% وقطاع التجارة على 8.60% وقطاع التعليم والصحة على نسبة 5.03%. وتعد هذه النسب المنخفضة خاصة لقطاعي الزراعة والصناعة كقطاعات استراتيجية هامة مؤشرا على وجود بدائل تمويلية أكثر ملائمة وفعالية لهذا النوع من الأنشطة هذا ما يؤكد تزايد حصص الصكوك الإسلامية وصناديق الاستثمار في النظام المالي الماليزي.

### 2.3. مكونات الناتج المحلي الماليزي

تتميز ماليزيا باقتصادها المفتوح ودخل اعلى من المتوسط حيث كانت واحدة من 13 دولة حددتها اللجنة العلمية المعنية بالنمو والتنمية في تقرير النمو 2008 التي سجلت معدل نمو بنسبة أكثر من 7% سنويا لمدة 25 سنة وكذلك نجحت ماليزيا في القضاء على الفقر فنسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر الوطني انخفضت من أكثر من 50% في سنة 1963 إلى أقل من 1.0% حاليا.

1.2.3. تطور الناتج المحلي الماليزي: يوضح الشكل رقم (02) تطور الناتج المحلي الإجمالي الماليزي خلال الفترة 2000-2017.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات وتقارير بنك نيغارا الماليزي

على الموقع الإلكتروني: [www.bnm.gov.my](http://www.bnm.gov.my)

حسب الشكل رقم (02) يتضح تطور الناتج المحلي الماليزي سنويا وبمعدلات مرتفعة خلال الفترة 2000-2008، ثم عرف انخفاضا في الثلاثي الثالث لسنة 2008 متأثر بنتائج الازمة المالية العالمية ليرتفع بعدها في الثلاثي الثاني لسنة 2009 ثم يتزايد بقوة خلال الفترة 2009-2017 الثلاثي الثاني.



**2.2.3. مكونات الناتج المحلي الماليزي:** يعتبر الاقتصاد الماليزي من أهم الاقتصاديات الآسيوية حيث احتل في سنة 2015 الترتيب السادس آسيويا في التصنيف وفق الناتج المحلي الإجمالي، ويوضح الجدول رقم (04) مكونات الناتج المحلي من الإيرادات المحققة من مختلف القطاعات الاقتصادية المشكلة للاقتصاد الماليزي.

#### جدول 4. مكونات الناتج المحلي الماليزي لسنة 2016

المبالغ (مليون رينجت ماليزي)	نسبة المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي	القطاعات الاقتصادية
106472	8.65%	الزراعة
59785	4.86%	أعمال البناء
273901	22.26%	الصناعة
104696	8.51%	التعدين واستغلال المحاجر
685267	55.70%	الخدمات
1.230.121	100%	الناتج المحلي الماليزي

**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات وتقارير بنك نيغارا الماليزي على

الموقع الإلكتروني: [www.bnm.gov.my](http://www.bnm.gov.my)

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الجزء الأكبر المشكل للناتج المحلي الإجمالي كان من قطاع الخدمات والذي يشمل الغاز والكهرباء المياه والصرف الصحي وإدارة النفايات، التجارة، التأمينات، النقل، المعلومات والاتصالات وغيرها من الخدمات، وتدل النسبة المرتفعة للخدمات على مدى توافر اليد العاملة الكفوة والكادر البشري المؤهل لاستقطاب الاستثمارات في قطاع الخدمات، بينما شكلت الزراعة نسبة 8.65% فقط وقد ترجع هذه النسبة المتدنية للظروف المناخية لماليزيا التي لا تدعم الزراعة بشكل أو بآخر، كما شكلت الصناعة ما نسبته 22.26% من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة تعتبر جيدة لأنها تجاوزت الـ 20% وهو مؤشر إيجابي، كما حاز قطاع البناء على ما نسبته 4.86% والتعدين واستغلال المحاجر نسبة 8.51%، وما يمكن ملاحظته بشكل عام هو تنوع الناتج المحلي الماليزي وعدم احصار العوائد المتأتية على قطاع وحيد وبالتالي توزيع المخاطر المرتبطة بالنشاط الاقتصادي.

### 3.3. أثر التمويل المصرفي الإسلامي على الناتج المحلي المالي

حسب الشكل رقم (02) الذي يمثل تطور الناتج المحلي المالي والشكل رقم (01) الذي يمثل تطور التمويل المصرفي الإسلامي في الاقتصاد المالي يتضح أن العلاقة بين المتغيرين طردية ولتأكيد ذلك سيتم تقدير نموذج انحدار خطي بسيط وفق طريقة المربعات الصغرى باستخدام برنامج Eviews8 يوضح طبيعة هذه العلاقة واتجاهها.

**1.3.3. متغيرات النموذج:** يتكون نموذج الانحدار البسيط المقدر من متغير مستقل وآخر تابع كما يلي:

-**المتغير التابع** "PIB": ويمثل الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد المالي و وحدته مليون رينجت ماليزي.

-**المتغير المستقل** "IsFin": ويمثل التمويل المصرفي الإسلامي الممنوح من البنوك الإسلامية والكافة النواذ والشبابيك الإسلامية في البنوك التقليدية في النظام المصرفي المالي و وحدتها مليون رينجت ماليزي، أما السلسلة الزمنية المختارة لهذه الدراسة فهي الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2016 وتم تقسيم البيانات على ربع سنوية حيث بلغ عدد المشاهدات 68 مشاهدة.

**2.3.3. تقدير النموذج:** للحصول على المعادلة التي تعبر عن العلاقة القائمة بين الناتج المحلي الإجمالي المالي كمتغير تابع يستجيب للتغيرات التي تحدث على مستوى التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا بواسطة طريقة المربعات الصغرى تم استخدام برنامج Eviews 8 الذي بعد إدخال قيم متغيرات النموذج المبينة بالملحق رقم (01) تم الحصول على النتائج المبينة بالجدول الموالي:

شكل 3. نتائج تقدير الانحدار الخطي البسيط

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	97070.48	3792.643	25.59442	0.0000
ISFIN	0.568663	0.019676	28.90066	0.0000
R-squared	0.926768	Mean dependent var		181792.0
Adjusted R-squared	0.925659	S.D. dependent var		72778.18

S.E. of regression	19843.41	Akaike info criterion	22.65810
Sum squared resid	2.60E+10	Schwarz criterion	22.72338
Log likelihood	-768.3755	Hannan-Quinn criter.	22.68397
F-statistic	835.2483	Durbin-Watson stat	0.142106
Prob(F-statistic)	0.000000		

### المصدر: مخرجات برنامج Eviews 8

ومن خلال عملية التقدير التي تم القيام بها يمكن كتابة معادلة الانحدار الخطي البسيط المتحصل عليها كما يلي:

$$PIB = 97070.4822175 + 0.568662666424 * ISFIN$$

ومن المعادلة المتحصل عليها يتضح أن:

- مقدار الثابت c تساوي 97070.482.

- الإشارة الموجبة للتمويل المصرفي الإسلامي ISFIN تدل على العلاقة الموجبة

بينه وبين الناتج المحلي الإجمالي المالي وأن كل زيادة في التمويل المصرفي

الإسلامي ب 1% تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي المالي ب 0.568.

**3.3.3. اختبار جودة النموذج:** بعد الحصول على الشكل الدالي المعبر على العلاقة

القائمة بين التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا والناتج المحلي الإجمالي المالي،

سيتم تحليل الأداء العام لنموذج الانحدار الخطي البسيط المختار لتقييم جودة وفعالية

تمثيله للعلاقة المدروسة كما يلي:

- من الشكل رقم (03) نجد أن قيمة معامل الارتباط 0.92 أي 92% وهي نسبة كبيرة

جداً تدل على أن القوة التفسيرية لمعادلة الانحدار قوية جداً، بعبارة أخرى المتغير المستقل

في النموذج يفسر بنسبة 92% تغير الناتج المحلي الإجمالي، وأن 92% من التغير الذي

يحدث في الناتج المحلي الإجمالي يفسرها التغير في التمويل المصرفي الإسلامي، أما نسبة

08% المتبقية فهي مفسرة من قبل متغيرات لم يتم حصرها في هذا النموذج.

- كما نلاحظ أن قيمة Prob(T-statistic) = 00 وهي أصغر من 0.05 أي أصغر من

5% وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص على أن التمويل المصرفي الإسلامي ليس

له أثر معنوي على الناتج المحلي الإسلامي، ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أن

للتمويل المصرفي الإسلامي أثر معنوي على الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يشير إلى أهمية المتغير المستقل في تفسير الناتج المحلي الإجمالي ومعنويته.

- أما فيما يخص جودة النموذج ككل، فالملاحق السابق يوضح أن Prob (F-statistic) = 00 وهي أصغر من 05% وهذا ما يدل على جودة النموذج، وبالتالي يمكن القول أن المتغير المستقل له معنوية بشكل كلي في التأثير على رقم الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا، وهو ما يتماشى والنظرية الاقتصادية، ومنه فالنموذج الاحصائي محل الدراسة القياسية نموذج ذو جودة عالية ويمكن اعتماده في التحليل الاقتصادي للمتغيرات التي تم اختيارها سابقا.

### الخاتمة.

تناولت الورقة البحثية دراسة الأهمية الاقتصادية للتمويل المصرفي الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تطرقت إلى تطوره ومختلف صيغه، ومدى مساهمته في تمويل التنمية في الاقتصاد الماليزي وأثره على الناتج المحلي الإجمالي المحقق خلال الفترة 2000-2016، وتكمن أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

- تأكيد الدور الذي تلعبه المصارف الإسلامية في الاقتصاد والتنمية من خلال ما تساهم به في القطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعة والتجارة والخدمات وغيرها.

- يساهم التمويل المصرفي الإسلامي الماليزي في تمويل العديد من القطاعات الاقتصادية خاصة القطاع العائلي.

- تعتبر المراجعة المصرفية من أهم الصيغ التمويلية التي وظفت البنوك الإسلامية أموالها وفقها، وهي الصيغة الأنسب لتمويل احتياجات قطاع العائلات ولذلك فإنها تشكل أعلى نسبة من التمويل المصرفي الإسلامي الممنوح.

- تحوز البنوك الإسلامية والبالغ عددها 11 بنك محلي في ماليزيا على 22% من إجمالي الأصول المصرفية في النظام المالي الماليزي.

- تتنوع مصادر الدخل المحققة للناتج المحلي الإجمالي وتشكل الخدمات أعلى نسبة فيه بمعدل 55.70% سنة 2016، كما شكلت الصناعة نسبة 22.26% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2016 كمؤشر عن أدائها خلال فترة الدراسة.

- من خلال الدراسة القياسية المعتمدة تبين أن العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنتائج المحلي الإجمالي في ماليزيا طردية وذات دلالة إحصائية، حيث كلما زاد التمويل المصرفي الإسلامي ب 1% زاد الناتج المحلي الإجمالي الماليزي ب 0.56%، وهو ما يتماشى والنظرية الاقتصادية حيث يبقى الهدف من التمويل مهما كان نوعه المساهمة في زيادة الدخل المحقق في الاقتصاد.

### قائمة المراجع:

#### الكتب:

1. هشام كامل قشوط (2014) ، المدخل الى إدارة الاستثمارات من منظور إسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط1.
2. حسين محمد سمحان (2013)، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، عمان، دار المسيرة، ط1.
3. محمد محمود العجلوني (2010)، البنوك الإسلامية، دار المسيرة، عمان، ط2.
4. عبد المطلب عبد الحميد (2014)، اقتصاديات الاستثمار والتمويل الإسلامي في الصيرفة الإسلامية، مصر، الدار الجامعية، ط1.
5. قتيبة عبد الرحمن العاني (2013)، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية، الأردن، دار النفائس، ط1.

#### مقال منشور في ملتقى:

1. صالح صالحي، عبد الحليم غربي (2009) ، كفاءة صيغ وأساليب التمويل الإسلامي في احتواء الأزمات والتقلبات الدورية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية أيام 20 و 21 أكتوبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف.
2. صالح صالحي، الكفاءة التمويلية لصيغ الاستثمار وأساليب التمويل الإسلامية - مدخل مقارنة مع آليات التمويل التقليدية-
3. علي فلاق: بوسهوه نذير، صيغ التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية تجارب وتحديات.

## الرسائل والأطروحات:

1. ابتسام ساعد (2016)، دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي-التجربة الماليزية نموذجاً-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود وتمويل، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.

## مواقع الانترنت:

بنك نيغارا الماليزي على الموقع الإلكتروني:

[http://www.bnm.gov.my/index.php?ch=en\\_publication&pg=en\\_msb&ac=248&en&uc=2](http://www.bnm.gov.my/index.php?ch=en_publication&pg=en_msb&ac=248&en&uc=2)

## المراجع باللغة الأجنبية

## Ouvrages:

1 - khaled mohamed abdullah et ahmed wifag mokhtar, (2014) islamic financial intermediation in kuwait finance house, malaysia, afiqh maqasid study, ULUM Islamiyyah journal, vol 12, Malaysia.

## قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول
01	مكونات النظام المصرفي الماليزي وتوزيع الحصص السوقية من
02	صيغ الاستثمار في البنوك الإسلامية وفق كل صيغة لسنة 2016
03	توزيع التمويل المصرفي الإسلامي على القطاعات الاقتصادية في ماليزيا لسنة 2016
04	مكونات الناتج المحلي الماليزي لسنة 2016

## قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل
01	تطور التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا خلال الفترة 2000-2017
02	تطور الناتج المحلي الماليزي خلال الفترة 2000-2017
03	نتائج تقدير الإنحدار الخطي البسيط